

• يسمح لنفسه بكتف الامور المتعلقة بهذه السياسة عن اعضاء حكومته .

وإذا كان رئيس الجمهورية في لبنان يتمتع بصلاحيات واسعة في حقل العلاقات الخارجية ، فان الدستور اللبناني (الذي يستمد احكامه في هذا الصدد من قواعد النظام البرلماني) اشترط عليه وجوب ممارسة هذه الصلاحيات بواسطة الوزراء المختصة بالعلاقات الدولية (أي وزارة الخارجية) وبموافقة مجلس الوزراء كذلك . وقد حاول رئيس الجمهورية السابق (سليمان فرنجية) ، وخصوصا خلال الازمة ، ان يتفرد بالسياسة الخارجية ويروج لفكرة التدويل فلم يوفق في تحريك اي جهاز في الامم المتحدة للاهتمام بما يجري في لبنان . وإذا كانت آخر حكومة للعهد المنصرم قد تميزت بالنفور بين رئيسي الدولة والحكومة والتباعد بين اعضائها ، فان الحكومة الحالية للعهد الراهسـن تتميز بالانسجام والتلاحم والتفاهم . وإذا كان بعض الاعضاء في الاولى قد سعوا عبثا الى التدويل ، فان جميع الاعضاء في الثانية لا يسمحون لانفسهم بمجرد التفكير في هذا الامر .

ان الحكومة الحالية ، التي آلت على نفسها إعادة الاستقرار الى البلاد ، لن تفكر في التدويل ، لان طلب التدويل لا يمكن ان يفسر الا بأنه اعتراف بالاخفاق الذريع المشين : اخفاق الحكومة في تنفيذ ما وعدت به ، واخفاق القوات العربية (ومعها كل الحكومات العربية) في المهمة الامنية التي تصدت لها . والاخفاق هنا لن يكون الا دليل عجز وافلاس للعهد الجديد ، وضربة قاضية لكل محاولات التعريب في المستقبل ، اي لكل حل عربي للازمات والخلافات العربية .

فمن المستبعد اذن ، ان لم يكن من المستحيل ، ان تقدم الحكومة اللبنانية ، او احدي الحكومات العربية التي رأّت الحل في التعريب ، على ارتكاب عملية انتحارية من هذا النوع . وإذا كانت الحكومة ، على الرغم من انقسامها على نفسها ورغبة بعض اعضائها في تحقيق التدويل ، قد عجزت عن بلوغ هذا الهدف ، فمن الطبيعي ان يكون تماسك الحكومة الحالية التي تحظى بتأييد كلي في الداخل والخارج ، درعا واقيا لها ضد اغراءات التدويل وترهاته .

٢ - غير ان الامين العام للامم المتحدة يستطيع ، اذا اراد ، ان يقرع باب التدويل . انه أرفع موظف في المنظمة العالمية . والميثاق الاممي قد اعتبر الامانة العامة جهازا من الاجهزة الرئيسية فيها ، ابرازا لاهمية الدور الذي تقوم به في ميدان العلاقات الدولية . ومن الصلاحيات التي منحها الميثاق للامين العام حق تنبيه مجلس الامن الى أية مسألة يرى أنها قد تعرض للخطر حفظ السلام والامن الدوليين (المادة ٩٩) .

وفي العام الماضي ، استخدم الدكتور كورت فالدهايم ، كما ذكرنا ، هذا الحق ووجه كتابا الى رئيس مجلس الامن حول الازمة اللبنانية . ولكن الكتاب اكتفى بلفت نظر مجلس الامن الى خطورة الوضع في لبنان دون ان يطلب من الرئيس ،